برود يحكم العلاقات وخطوط الاتصال والتنسيق «مقطوعة» بقرار مشترك

العلاقات الاردنية السورية: المختلف عليه أكثر بكثير من المتفق عليه سياسيا

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

لا توجد مشاكل غير معتادة أو خارجة عن سياق ما يحصل يوميا على الحدود بين الأردن وسورية هذه الأيام، لكن لا يوجد بالمقابل أي اتصال سياسي من أي نوع تجاه أي قضية مهمة لا على مستوى التنسيق ولاعلى مستوى القيادة في البلدين ولا على مستوى الحكومات والتنفيذين في دمشق وعمان.

وهذا الشكل «البارد» من العلاقة بين الجانبين لا يعجب العاصمتان في الواقع لكنه اصبح بمثابة امتحان متبادل للصبر على الآخر تحت عنوان إلى متى يستمر الصمت والصبر؟ وبهذا المعنى لا يمكن القول بان العلاقة بين الأردن وسورية «دافئة» هذه الأيام ولا يمكن القول انها تنطوي على نزاع خارج سياق شكوى دمشق الأزلية من تجاهل الأردنيين للتضامن معها بعد سلسلة الأحداث الطويلة الأخيرة أو خارج سياق شكوى عمان الأكثر أزلية من ان سورية لا زالت تتصرف سياسيا مع المملكة الأردنية وكأنها جنوب سورية على حد تعبير الغائب الجنرال مصطفى طلاس.

والمثير في المشهد أن أحدا وفي الجانبين لا يبدي أي اهتمام بإلقاء ولو حجر واحد في البركة الراكدة فالأمر يقتصر على مراسلات بين الحين والآخر بعنوان تأخير شاحنات أردنية ذاهبة للبنان أو لتركيا وعلى رحلة وفود حزبية أردنية تتجول تحت يافطة التضامن مع سورية بين الحين والآخر.

لكن نخبة عمان وفي قرارة عمقها السياسي تحمل وفي الجلسات الخاصة وبدون إعلام النظام السوري المسؤولية المباشرة عن المأزق الذي تعاني منه الجارة الكبيرة دوليا وإقليميا ونخبة الحكم السوري في مجالسها الخاصة تتحدث مع من يحضر للتضامن معها من عمان عن الجارة التي لم تقل ولا كلمة تضامن واحدة معها حتى الآن. وسياسة الدبلوماسية الأردنية تجاه الأمر مقروءة بوضوح في الواقع، فعمان لا تستطيع التخلص من الرؤية النقدية في التعامل مع التفاعل السوري مع مجمل تطورات الملف الإقليمي سواء في العراق أو في لبنان أو في سورية نفسها وحسب مسؤول أردني بارز فالأردن يتجنب التعليق على مجريات الملف السوري ولو حتى من باب النصيحة لإن أي كلمة تقال أردنيا بالخصوص ستقرأ سوريا بلغة شكاكة ومرتابة.

أما في الداخل ـ يتابع المسؤول نفسه ـ فالأحزاب المحلية التي تحترف التحالف مع دول الجوار جاهزة لإطلاق تهمة «التبعية لأمريكا» لو صدر أي تعليق من الحكومة الأردنية تجاه القضايا السورية ولذلك تختار الحكومة الصمت وعدم الإدلاء بأي تصريح او تعليق لا مع النظام السوري ولا ضده وهو ما تقرأه بعض الأوساط السورية باعتباره موقفا سلبيا على قاعدة جورج بوش الشهيرة «من ليس معنا فهو ضدنا».

وعلى هامش هذه الأزمة الصامتة لا تحصل في الواقع مبادرات لتحريك ملف الاتصال الثنائي فالمشاريع المشتركة التي أعلنت سابقا على الحدود معلقة تقريبا والحكومة الأردنية التي فتحت العام الماضي ملف «ترسيم الحدود» مع السوريين على مصراعيه تحجم عن ذكر المسألة الآن خشية تفسيرها أيضا في السياق الأمريكي.

ومع استثناءات قليلة نسبيا لا يوجد حلفاء أقوياء لدمشق في الإعلام الأردني فيما يوجد أقلام ناقدة يسمح لها بالنشر لكن بالمقابل تتبع السلطات السورية أسلوب استضافة الوفود الصحافية والإعلامية بين الحين والآخر على أمل تنشيط حلقات التضامن الشعبية داخل الأردن معها ومنذ أسابيع كثيرة لا يمر أسبوع تقريبا بدون وفد أردني في دمشق على نمط الوفود التي كانت بغداد تستضيفها قبل سقوط الرئيس صدام حسين.

والإعلام السوري من جانبه هادىء تجاه عمان ومقابل ذلك لا تمنع السلطات الأردنية الهيئات التي احترفت التضامن من تنظيم الرحلات لسورية بين الحين والآخر خشية من القراءات المعاكسة أيضا مع ان المؤسسة الرسمية الأردنية وفي مستوى شخوصها تبدو متفهمة للمعترضين على السوريين في لبنان حيث نظمت مؤسسات مدنية دولية في الأردن نشاطات شارك فيها مناهضون لبنانيون للحكم السوري.

بشار الاسد

الملك عبد الله الثاني

وفي موازاة ذلك خففت دمشق من لهجتها التي تكون حادة بالعادة تجاه الأردنيين عندما يبرز خلاف سياسي حيث ان الملفات المختلف عليها أكثر بكثير من المتفق عليها ودمشق فعلت ذلك حتى لا تتسبب بأزمات جانبية ولأن أولياتها لا تتضمن التحرش بالأمريكيين عبر حلفائهم في المنطقة مع ان عمان تكتفي بالإشارة لموافقتها على قرارات الشرعية الدولية التي تخص سورية عندما تسأل ولا تشارك في حفلة انتقاد النظام السوري علنا.

وسياسة التسكين المتبادلة أصبحت هي الطابع للعلاقات الثنائية الآن وهذا الجو الوادع الهادىء الخالي من التحالف بين البلدين لن يبدده حسب المراقبين إلا عودة جهة ما داخل دمشق للعب لعبة الاسترخاء التي تضغط على الأمن الأردني الداخلي حيث اشتكت عمان عدة مرات بأن جارتها لا تبذل الجهد الكافي الذي يواجه محاولات جماعات متعددة لترتيب أعمال إرهاب داخل الأردن.

الاردن يحتج لدى سفير الدنمارك على الاساءة للرسول

عمان ـ «القدس العربي»:

استدعى وزير الخارجية الأردني عبد الاله الخطيب السفير الدنماركي غير المقيم والمعتمد لدى البلاط الملكي الهاشمي امس الأحد حيث اكد الخطيب مجددا على الموقف الاردني الرافض للاساءة المتعمدة للاسلام ورسالته ورسوله الكريم صلى الله عليه وسلم من قبل احدى الصحف الدنماركية.

واشار الى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تكرار مثل هذه التجاوزات وعدم قبول اي ذريعة بهذا الخصوص. وعبر السفير الدنماركي عن استنكار حكومته لاي تصريح او عمل او تعبير عن الرأي يقصد منه الاساءة لمجموعة من الناس بناء على انتمائهم الديني او العرقي مؤكدا احترام حكومة بلاده للاسلام والمسلمين.

وكانت الخارجية الأردنية قد إستدعت أمس الأول والقنصل الفخري لمملكة الدانمارك في عمان، وتم بحث موضوع الاساءة المتعمدة للاسلام ورسالته ونبيه الكريم من قبل احدى الصحف الدانماركية مؤخرا.

واصدرت العديد من النقابات ومؤسسات المجتمع المدني بيانات منددة تطالب بمحاسبة المسيئين والاعتذار.

وتسببت هذه الاساءة بحدوث أزمة اقتصادية في الدانمارك على اثر مقاطعة دول عربية واسلامية للمنتجات الدانماركية.

وتم تأكيد الموقف الاردني الذي يرفض الاساءة للاسلام من خلال المكالمة الهاتفية التي اجراها وزير الخارجية الاردني عبد الاله الخطيب مع وزير خارجية الدانمارك.

وبين من جهته الوزير الدانماركي استنكاره لاي تصريح او عمل او تعبير عن الرأي بقصد تشويه صورة مجموعة من الناس بناء على انتمائهم الديني او العرقي.

واشار الى ان حرية التعبير عن الرأي يجب ان تتم باحترام وتفاهم متبادل ونبرة مناسبة.

وقال بيان عن مجلس النقابات المهنية الاردنية امس الاول ان التحديات التي تواجهها امة الاسلام، والمكر والمخططات والمشاريع الحاقدة التي ترسم لهذه الامة والحروب الاستعمارية العالمية الصهيونية التي تشن علي هذه الامة يراد لها ان تجتث امة الاسلام دينا وحضارة وقيما وهوية واعتداء آثما على القران الكريم والنبي الصادق الامين صلى الله عليه وسلم.

واعتبر البيان ان هذه الهجمة تمثل طروحا على ادنى القيم الانسانية والحضارية والمهنية والاعلامية والحرية الحق الصادقة الجادة المنضبطة وخروجا عن قيم الدين والاعراف والمواثيق والدساتير الدولية وما اصطلح عليه العالم من ضرورة عدم المساس بالدين وانبياء الله خاصة بعد الحرب العالمية الامريكية على امة الاسلام.

وقال ان السكوت على الجرائم والحروب التي تشن على الاسلام وجريمته الاعتداء على النبي الصادق الامين محمد صلي الله عليه وسلم يمثل جريمة بشعة.

وطالبت النقابات المهنية حكومات الدول العربية والاسلامية التحرك فورا لحماية الاسلام والتصدي للمشاريع التي تستهدفه، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدانمارك والنرويج وكل بلد يسيء الى الاسلام وكذلك مقاطعتهما سياسيا واقتصاديا واعلاميا.

جبهة العمل الاسلامي ترفض فكرة منع الاحزاب الدينية

■ عمان ـ «القدس العربي»: اكد حزب جبهة العمل الاسلامي الاردني رفضه اضافة مادة جديدة الى قانون الاحزاب الحالي تهدف الى منع تشكيل احزاب علي اسس دينية وبشكل صريح وواضح على اسس اسلامية.

وصرح وزير التنمية السياسية صبري ربيحات لاحدى الصحف المحلية ان اللجنة الحزبية ما تزال تناقش هذا الموضوع.

وقال ربيحات ان مشروع القانون المعدل لن يخرج الابتوافق وطني من قبل جميع الاحزاب السياسية في الاردن.

واكد عضو اللجنة الحكومية لتطوير قانون الاحزاب الاردني نائب الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي جميل ابو بكر في تصريح صحافي ان الحزب يرفض التمييز بين المواطنين على اي اساس عرقي او جغرافي او جهوي او ديني.

واضاف ابو بكر اذا كان هناك من مشكلة فهي ليست في الدستور او القانون الاردني بقدر ما هي في الممارسات والاجراءات.

ويذكر ان اللجنة الحزبية الحكومية لتطوير قانون الاحزاب كانت اعتمدت القانون الساري حاليا مرجعية للحوار بشأن مشروع قانون جديد للاحزاب.

ايقاف جريدة الوفد ومشاكل في جريدة «العربي» وتنديد بمؤسسة «الأهرام».. ومعركة حول تصريحات محافظ البنك المركزي واخرى حول الحكومة

ترحيب بفوز حماس وتقديم نصائح لها.. واتهام جمال مبارك بتجاهل الديون وبيع القطاع العام في مقابلاته.. و«الاخوان» يبدأون حوارا مع الاقباط

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن توالي ردود الأفعال على نجاح حركة حماس في الحصول على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني ومباريات كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم واستمرار تقدم الفريق المصري وقرار نعمان جمعة إيقاف جريدة «الوفد» وفصل صحافيين فيها ورئيس تحريرها بخطاب موجه منه إلى مطابع «الأهرام» بصفته الموقع على العقد معها وإلقاء رئيس الوزراء اليوم ـ الإثنين ـ بيان حكومته أمام مجلس الشعب وانسحاب نواب الإخوان احتجاجا على معاملة أحد زعمائهم معاملة غير مقبولة وتلوث مياه الشرب في عدد من القرى بمحافظة الدقهلية وإعادة وزارة الإسكان النظر في الزيارات التي كان الوزير السابق قد فرضها على استخراج رخص المباني وبحث مشروع جديد لتخفيض رسوم تسجيل العقارات ووضع رسم موحد لها وموافقة وزير الاستثمار الدكتور محمود محي الدين على إنشاء مصنعين للأسمنت في بني سويف، واعتزام وزارة الطيران المدني إنشاء قرية جديدة للبضائع بمطار القاهرة واستمرار التحقيقات الصحافية حول شائعة وفاة الأطفال من التطعيم ضد شلل الأطفال ومنع إنتاج ألبان فاسدة ونشاطات معرض القاهرة الدولي للكتاب، ومظاهرة أعضاء حزب الغد داخل المعرض ومطالبتهم بالإفراج عن أيمن نور رئيس الحزب ورفضهم توريث جمال مبارك الحكم وقيام محافظ أسيوط نبيل العزبي بجولات مفاجئة على المخابز وقيامنا بجولات مفاجئة على ما عرضته الصحف.

حكومة ووزراء

ونبدأ بحكومة الشؤم والنحس والبيزنس التي أراد زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الأحرار» إظهار محبته لها فاقترح التالي يوم السبت: «يجب على رئيس الوزراء ان يدعو وزراءه على وجبة دجاج ليثبت للمصريين أن مصر خالية من أنفلونزا الطيور ونحن على استعداد لدعوتهم على نفقتنا واستيراد الدجاج من تركيا رأسا».

هؤلاء لن يقعوا في هذا الفخ الذي يريد عصام ان ينصبه لهم وهل أهل البيزنس وما أشبه من السذاجة إلى هذا الحد؟ طبعا لا، فقد قال زميلنا وصديقنا والمحلل الاقتصادي بـ«الأهرام» أسامة غيث في مقال له يوم السبت عن هذه المجموعة وما جرى من مناقشات بمجلس الشعب حول شراء وزيرين فيها أسهم الحكومة في البنك المصري الأمريكي:

«مشهد الحوار العام حول صفقة بيع البنك المصري الأمريكي لا يمكن على الإطلاق أن يدعو لمسرة وسعادة عدو أو حبيب لأنه يمثل قمة من قمم الخروج الصارخ عن النص، وللأسف الشديد فإن الخروج الصارخ تشارك فيه طرف يفترض أنها أطراف مسؤولة تلتزم في كل أنحاء العالم المتقدم والنامي على السواء بأن تضبط أقوالها، وتحسب ردود أفعالها بميزان الذهب الحساس بحكم أقوالها.

وقد خرج محافظ البنك المركزي خروجا صارخا عن النص حتى لوكان يقصد من حديثه غير ما فهم منه، عندما تحدث في اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب حول الصفقة مشيرا إلى أن «السعر موش مهم» وأن المهم هو العريس، وهنا ربط بين أمور ليس لها مكان في معاملات المال الجادة، وهو ربط يفتقد الكثير من المنطق لأن بيع وشراء البنوك يفترض جدلا أن يجذب الكثير من الخطاب الأفاضل الكرام أصحاب السمعة البنكية والمصرفية الطيبة من كافة أنحاء العالم العالمين جيدا أنهم لا يخطبون الود لعروس بنكية بل يحصلون على رضا وموافقة سلطات دولة مسؤولة على دخولهم، شركاء في مجال عمل ونشاط تقيده القوانين وتدقق بشدة في دخول أطراف جديدة إلى العائلية المصرفية المصرية كما هوالحال في كل دول العالم بغير استثناء أو تمييز، كما تواصل الخروج الصارخ عن النص بإقحام حديث نظرية المؤامرة في صلب النقاشات مما حولها من مناقشة موضوعية هادئة وملتزمة إلى حوار صاخب من التشكيك وتبادل الاتهامات بأسلوب الضرب تحت الحزام وهوما حدث بالفعل مع دخول نائب المحافظ بأسلوب غير لائق وغير مسؤول ليصمم على حديث نظرية المؤامرة ويحولها إلى اتهام عام وشامل لكل من يجرؤ على المناقشة وطلب الإيضاح وكل من يدافع عن الصالح العام بتوجيهه اتهاما لأعضاء اللجنة الاقتصادية من نواب الشعب قائلا: «عندكم كل حاجة فيها مؤامرة» وهويصح فقط في قعدات النميمة وحكاوي القهاوي ويعيد إلى الأذهان منطق الفتوات باستخدام أسلوب «كرسي في الكلوب» لتحويل الفرح إلى ساحة عراك وقتال واقتتال.

وبداية يجب الاتفاق على انه بمجرد وجود اسم أحمد المغربي وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية واسم المهندس محمد منصور وزير النقل والمواصلات باعتبارهما من ملاك بنك كاليون الطرف الأصيل في صفقة البنك المصري الأمريكي لابد وأن يكون مدعاة لحوار ونقاش عام، لابد أن يكون دافعا لتدقيق في مجلس الشعب لإزالة أي التباسات وشكوك لظنون مطروحة آثارتها بحكم أن الوزيرين من رجال الأعمال وبحكم ان أعمالهما طرف في الصفقة بكل ما يحيطها بالطبع من مكاسب وبكل ما يحيطهما من امتلاك لبنك إضافة إلى البنك الذي يملكان جانبا مؤثرا من رأسماله مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الاستراتيجية والحساسة للبنوك باعتبارها عصب الاقتصادات على امتداد خريطة العالم.

إن ما يتردد من أقاويل حول أسعار بيع حصص المال العام في بعض الشركات الاستراتيجية الرابحة بمعدلات ضخمة وكبيرة والمحتكرة للسوق مثل الشركة الشرقية للدخان يدخل تحت بند الأسعار المتدنية إلى حدود اليقين بغياب وتغييب صاحب رأس المال وهوما لا يفيد في تبريره على الإطلاق القول بدراسات وتقييمات بيوت الخبرة الدولية وأحاديث القيمة الدفترية والقيمة السوقية وغيرها من الأحاديث المرسلة بل يفيد فيها فقط لا غير وقائع البيع لشركات مماثلة في النشاط وهوما يؤكد أن «البيع بالبخس» يستحيل تبريره وقبوله ويطرح قضية توافر مبررات حقيقية للبيع من عدمه في مقدمتها السعر المنضبط».

وفي «المساء» ـ أمس ـ عاد زميلنا وصديقنا محمد فودة رئيس تحريرها السابق في عموده اليومي ـ من الواقع ـ إلى التساؤل، عن إلغاء مجلس الوزراء مشروع إنشاء طريق مواز لكورنيش النيل بالقاهرة في المنطقة الممتدة من ماسبيرو وحتى مجرى العيون ويتضمن ردم أجزاء من نهر النيل، والذي كان قد قدمه وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان وكان رئيس الوزراء أحمد نظيف موافقا عليه، وقال فودة: «والسؤال: ما هوسر قوة الدكتور محمد إبراهيم سليمان الذي أرغم كل الوزارات وحتى رئيس الوزراء على الموافقة على مشروعه ثم بمجرد خروجه من الوزرة أعلنوا رفضهم التام للمشروع؟ وهل قبل الدكتور محمد إبراهيم سليمان أن يكون مستشارا للأمير الوليد بن طلال كما ذكرت إحدى صحف المعارضة».

هذا ومن المعروف أنه قد تردد أن المشروع كان لخدمة عدد من الفنادق منها الفور سيزون الذي يشارك فيه الأمير الوليد.

وبعد أن ذكر فودة إحدى صحف المعارضة فإنه يدفعنا دفعا إلى قضية الصحافة.

صحافة وصحافيون

في الأيام الماضية برزت مشكلة عدد من الصحف فـ«الوفد» ـ اليومية المستقلة ـ والتي تواصل شق طريقها بسرعة لتكون الأكثر مهنية وموضوعية تعرضت لأزمة نشرتها في صفحتها الأولى يوم السبت قائلة: «ما حدث ببساطة شديدة أن «الوفد» تم طبعها في موعدها المعتاد وخرجت من مطبعة مؤسسة «الأهرام» في تمام التاسعة والربع من مساء أمس الأول ووفقا للمعتاد، كان المفترض أن تخرج لمنافذ التوزيع بالقاهرة الكبرى مع الإصدارات التي توزعها شركة «الأهرام» للتوزيع في نفس الليلة، ليحصل عليها القارئ مساء، ولكن ما حدث، أن كل الصحف طرحت في منافذ التوزيع باستثناء «الوفد» ومع تلقي شكاوى واتصالات القراء، تحرك مفتشو الجريدة وجابوا منافذ التوزيع فلم يعثروا عليها، وتأكد لنا وجود شيء غامض في الأمر.

وهكذا غابت الطبعة الأولى من الجريدة عن منافذ التوزيع بالقاهرة الكبرى، وهو نفس المصير الذي واجه الطبعة الثانية، التي ظلت «مركونة» في «الأهرام» منذ الرابعة من صباح أمس حتى صلاة الجمعة ظهرا، وسط سيل من الاتصالات والشكاوى من كل أحياء القاهرة والجيزة وبقية المدن والمحافظات، مع سريان أقاويل حول مصادرة الجريدة، لا سيما أن جميع المسؤولين عن التوزيع والطباعة في «الأهرام» أغلقوا هواتفهم المحمولة، ومن لم يغلق هاتفه لم يرد على اتصالات مسؤولي الإدارة والتوزيع في «الوفد».

وتلقت الجريدة اتصالات من مراسلي الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية للاستفسار عن الأمر، وعلاقة ما حدث بالحوار الذي انفردت به الجريدة أمس مع والد محمد المتهم بارتكاب جريمة بني مزار، الذي كشف فيه عن تفاصيل خطيرة حول ملابسات اتهام ابنه بارتكاب المذبحة، ورغم غموض الموقف لم يتسن لنا التأكد من صحة ذلك أوعدمه، لذا فقد أعدنا نشر الحوار في هذا العدد.

ورغم الخسائر الفادحة التي تحملتها «الوفد» وبسبب هذا التصرف الغريب، فان ما يهمنا في الأمر ويثير حزننا، هو حق القارئ في الحصول على جريدته، وهوحق تكفله له كل القوانين والأعراف، ولا يغفر انتهاكه أي مبرر».

وأعادت «المصري اليوم» نشر الموضوع مرة أخرى، أما جريدة «الوفد» اليومية، التي يصدرها حزب «الوفد» فقد توقفت عن الصدور أيام الجمعة والسبت والأحد، بعد أن أرسل الدكتور نعمان جمعة خطابا لجريدة «الأهرام» بمنع طبعها، بصفته الموقع على العقد معها، كما أصدر قرارا بفصل رئيس تحريرها عباس الطرابيلي، وحجة نعمان أن الجريدة حذفت اسمه من على الترويسة، وتنشر هجمات ضده وهو لا يزال الرئيس الشرعي للحزب. وقد ردت مجموعة محمود أباظة وهم أغلبية الهيئة العليا بإصدار قرارات ببطلان قرارات نعمان بعد أن وصلت المفاوضات بين الطرفين لإيجاد حل مقبول ووسط إلى طريق غير مباشر.

وأصدرت نقابة الصحافيين بيانا نددت فيه بقرار جمعة وطلبت بتجنيب الصحيفة آثار الصراع داخل الحزب وقد ندد زميلنا وصديقنا ونقيب الصحافيين الأسبق مكرم محمد أحمد في عموده اليومي بـ«الأهرام» أمس ـ نقطة نور ـ بما حدث مع صحيفة «الوفد» وصحافييه قائلا: «وأظن أن ما حدث في صحيفة «الوفد» عندما أصدر د. نعمان جمعة فور تمكينه من رئاسة الحزب قرارا فرديا مستعجلا برفت رئيس تحرير صحيفة «الوفد» ونائبه أمر يستحق إعادة نظر شاملة في علاقة هيئة تحرير الصحيفة برئاسة الحزب. لأن الصحيفة هي واحدة من أهم مؤسسات الحزب. بل إن هناك أحزابا مصرية لا تعود أن تكون مجرد صحيفة، ومن الواجب تحصين هيئة تحرير الصحف الحزبية من أية قرارات فردية بما في ذلك قرارات رئيس الحزب، كما يستحق الأمر منا موقفا من نقابة الصحافيين يكفل للصحافي الحزبي حقه في الحفاظ على ضميره ومصداقيته، ويفرض إعادة نظر شاملة في عقود عمل الصحافيين في الصحف الحزبية تحمي الضمير الصحافي، وتفرض تعويضا مجزيا على رؤساء الأحزاب الذين يتصورون ان الصحافي الحزبي مجرد أجير يمكن رفته بقرار يصدر في غمضة عين، يبرره رئيس الحزب بأسباب غير صحيحة.. ولعل ذلك يكون أحد بنود المؤتمر السنوي للصحافيين المصريين والذي يتحتم انعقاده لمناقشة إصلاح أوضاع الصحيفة في مصر، واوجه القصور في مؤسستها القومية والحزبية».

ومن مكرم إلى زميلنا حمدي رزق نائب رئيس تحرير مجلة «المصور» وقوله أمس في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ فصل الخطاب: «كما دخل جمعة بالقانون سيخرج بالقانون ولكن الجريدة ستبقى سواء بقي نعمان اودخل أباظة، لأنها ملك كل الوفديين على اختلاف مشاربهم، ملك المصريين الذين تعودوا على لونها منذ 1984 وحتى الآن، ما جرى للصحيفة جريمة تضاف لسجل جرائم جمعة».

هذا واصدر نعمان جمعة قرارا بفصل ثلاثة عشر من صحافيي «الوفد».

وبالنسبة لـ«العربي» لسان حال حزبنا العربي الديمقراطي الناصري الذي لم أعد عضوا في لجنته المركزية فقد بدأ اللغط حولها بعد أن أعلن رئيس تحريرها عبد الله السناوي أنه سيتركها، وانتقال رئيس تحريرها التنفيذي عبد الحليم قنديل إلى جريدة «الكرامة» ـ لسان حال حزب الكرامة ـ تحت التأسيس، وما يتردد عن وجود ضغوط يمارسها جناح داخل الحزب لتعديل سياسة الجريدة بتخفيض حدة هجومها على النظام ورموزه أوالاهتمام بالعمل الصحافي ولأن الهجمات العنيفة أدت إلى خوف المعلنين من الإعلان فيها مما يسبب لها متاعب مالية، رغم أنها حققت توازنا في الدخل وبدأت تسديد ديونها للأهرام وأنا لا أريد أن أدخل طرفا في هذه القضية حتى لا أتهم من جانب فريق في الحزب بأنني أريد تصفية حسابات. وسنكتفي بالإشارة إلى ما ينشر علنا، ولهذا سننتقل إلى قضية أخرى.

الفتنة الطائفية

وإلى ما يوجع القلب ويكسر روحنا الوطنية بادئين بـ«الدستور» التي قال فيها خالد إسماعيل عما حدث في قرية العديسات:

«أحداث العديسات بدأت باتصال تليفوني تلقاه كاهن الكنيسة «صرابامون» من محافظة قنا، مضمون الاتصال أن السيد اللواء مجدي أيوب إسكندر وافق على منح الكنيسة رخصة في ضوء قرار رئيس الجمهورية الذي أعطى المحافظين التفويض في قرارات بناء وترميم الكنائس، علما بأن هذه الكنيسة موجودة ـ بصورة غير شرعية ـ منذ عام 1970، وبناء على هذا الاتصال أصدر الكاهن أوامره للشباب المسيحي بتعليق صليب على واجهتها تمهيدا لإشهارها، تسرب الخبر إلى «الشباب المسلم» والسيد علي العديسي «عضو مجلس الشورى ـ حزب وطني» فتحرك ليقود حملة مداهمة الكنيسة وإشعال «البوص» حول المنطقة الواقعة فيها الكنيسة لمنع تدشينها، وهنا اشتبك الطرفان وجاءت قوات الأمن وتوالت الأحداث..

قضية العديسات خطورتها في أنها سوف تعيد إلى المسيحيين في مصر مشهد اقتحام المسلمين بيوتهم وإلقاء أجهزتهم وأثاثها في الشوارع وقتلهم وجرحهم، وهوالمشهد الذي حدث في الكشح، وصرخوا عبر مكبرات الصوت بضرورة تحرك المسلمين ـ في قرى قنا ـ لنجدة إخوانهم المسلمين في الكشح بسوهاج، وقد لبى المئات نداء العقيدة واقتحموا القرية فقتلوا ونهبوا البيوت».

ونشرت «نهضة مصر» يوم الأربعاء تحقيقا أعده زميلنا ياسر أيوب قال فيه زميلنا وصديقنا والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب «الوفد» جمال بدوي: «الاضطهاد معناه منعهم من أداء الشعائر الدينية وهوشيء مستبعد حدوثه في مصر لأن النظام المصري يسعى دائما إلى إيجاد حالة من التوازن والمساواة بين الشعب المصري وعدم إيجاد تفرقة بينهم، ولكن ما يحدث من بعض الأقباط ينم على ان هناك أمرا خاطئا في العلاقات الثنائية، فبعض الأقباط يريدون أن يفعلوا بالكنائس كما يفعل بعض المسلمين مع المساجد ببناء زوايا أسفل العمارات السكنية وتحويل كل ما هومتعلق بهم إلى كنيسة دون أن يضعوا في حساباتهم الشارع المسلم الذي تختلف رؤيته ومعتقداته عن الأقباط. إن المشكلة بدأت منذ أحداث الخانكة عام 1972 عندما ذهبت مجموعة عن الأقباط إلى مضيفة ملحقة بكنيسة لتحويلها إلى مذبح وتعليق صليب أعلاها تمهيدا لاعتمادها كنيسة رغم أن هناك قانونا ينظم بناء الكنائس لابد من احترامه أيا كانت الاعتراضات التي تقال فيه، لأننا من المفترض أن نكون دولة قانون يحترم فيها كل مواطن القوانين لا ان يضع الأقباط الدولة والمسلمين في وضع محرج.

هناك حالة احتقان بين المسلمين والأقباط موجودة داخل النفوس وزادت في الفترة الحالية عما كانت عليه منذ خمسين عاما نتيجة الدعايات المعتادة والتدخلات الأجنبية والتي أحدثت شرخا في النفوس جعلها غير صافية فيما بينها مما يهدد بتصاعد حدة الاحتقان مستقبلا. مضيفا أن كل مرحلة تاريخية كانت لها مشاكلها الخاصة ولكن الآن بدأت المشاكل الطائفية تطفو إلى السطح نتيجة الاهتمام الزائد بها سواء من جانب الأقباط الموجود في مصر أوبعض القوى الخارجية التي تزيد اتساع الفرقة بين المواطنين المصريين».

ويرفض رشوان إطلاق مصطلح الاضطهاد على ما يواجهه الأقباط قائلا: إن الاضطهاد شيء كبير يفترض وجود ممارسات منظمة ومستمرة في كل المناطق من قبل الدولة ضد طائفة أوجماعة معينة وهوما لا يحدث لأن ما حدث في الإسكندرية يختلف في أسبابه ومضمونه عما شهدته قرية العديسات، فهي أمور لا يمكن وصفها بالاضطهاد وإنما هي حالة من الاحتقان أصابت مناخ التعامل بين المسلمين والأقباط لا يمكن تعميمها باعتبارها سياسة عامة تواجه بها الدولة الأقباط، وإنما المشكلة الحقيقية أن المسلمين والمسيحيين هم أفراد في مجتمع تدار فيه الأزمات من قبل مؤسسات ضعيفة عدا المؤسسات الأمنية، وهوما يفسر عدم شعور الأقباط بوجه عام بما تطلقه النخبة القبطية من وجود اضطهاد أوممارسات قمعية ضدهم، فالجميع لديه مشاكل سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين يعانون منها بشكل مشترك، ولكن المشكلة تظهر لدى النخبة المسيحية بشكل أوسع لأنها نخبة تؤدي دورها وتبحث دائما على الأمور التي تستطيع من خلالها أن تكون قادرة على الإدارة بها خاصة وأن غالبية النخب المسيحية غير منضمة للأحزاب السياسية.

الدكتور يونان لبيب رزق المؤرخ المعروف يقول ان الأقباط والمسلمين هم عنصر واحد يعملان سويا في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة ولكن في بعض الفترات ينتاب هذه العلاقة نوع ما من التوتر بسبب الحساسية الكامنة بين الطرفين لاختلاف الدين ولبناء العلاقة في مصر على أساس الدين، وهذه الحالة بدأت تظهر بقوة في فترة السبعينيات عندما حاول النظام المصري وقتها استقطاب التيار الديني من أجل محاربة التيار الناصري والشيوعي وكانت النتيجة ارتفاع صوت التيار الديني المتطرف والذي يأخذ من الإسلام ستارا له مما خلق توترا بين أبناء مصر وهوعلى عكس ما كان عليه الأمر في بداية القرن الماضي وتحديدا الفترة اللاحقة لثورة 1919 والتي تسمت بهدوء العلاقة بين مسلمي مصر وأقباطها رغم أنها فترة جاء بعد سنوات قليلة لم تتجاوز الثماني سنوات من محاولة الاحتلال الإنكليزي عقد مؤتمر يدعو للطائفية في أسيوط للمطالبة ببعض المطالب القبطية وهوما رفضه قطاع كبير من الأقباط الذين دعوا مع المسلمين إلى مؤتمر آخر للوحدة الوطنية بضاحية عين شمس حضره قرابة الخمسة آلاف فرد، إن ما يفعله بعض المهاجرين من ممارسة ضغوط على مصر هوتصرف يلقى كل الرفض من أقباط مصر ومسلميها خاصة بعد أن أقر الكونغرس الأمريكي قانون الحد من الاضطهاد الديني وهوما تحاول مجموعة المهجر استغلاله بممارسة ضغوطات سياسية على مصر خاصة أن القانون تعرض لبعض الدول الإسلامية التي يصفها بأن حكوماتها تمارس اضطهادا دينيا على غير المسلمين بمساندة الحركات المتطرفة التي تسعى لإنماء العقيدة والثقافة الإسلامية السمحة، وقد قسم القانون الاضطهاد إلى نوعين الأول الذي تمارسه الدولة كجزء من سياستها والآخر الذي لا يتم بواسطة الحكومة ولكنها مقصرة في اتخاذ الإجراءات الجادة لاحتواء الاضطهاد والقضاء عليه وهما قسمان لا يتوافران في مصر لأن ما يحدث بها في بعض الأوقات إن بعض المتطرفين الإسلاميين غرضهم إثبات وجودهم وإحراج الحكومة المصرية بالاعتداء على المسلمين والأقباط».

الدكتور رمزي زقلمة عضو الهيئة العليا للوفد يعدد أسباب الاحتقان القائم بين المسلمين والأقباط قائلا: «إن هذا الجو بدأ من النظرة القصيرة للرئيس الراحل أنور السادات عندما أراد مجاملة أمريكا بضرب الشيوعيين عن طريق الإخوان المسلمين مما أدى إلى زيادة شوكتهم وتزايد قوة التيار الديني غير المعتدل مما ساعد على نموالصراع الطائفي، خاصة أن السادات لم يضع حدا فاصلا للإخوان المسلمين في تعاملهم السياسي، كما ان الهجرة العمالية المؤقتة للخارج وعمليات غسل العقول المهاجرة بملل إسلامية لا تتفق مع المناخ العام في مصر القائم على الفراغ السياسي وعدم استعداد الحكومة لحل المشاكل أدى إلى هذه التنقيحات التي يتحمل النظام جزءاً كبيرا من مسؤوليتها لأنه ساعد على خلق مناخ الاحتقان ببعض الممارسات التي دعت الكثيرين إلى إطلاق وصف أن الأقباط مضطهدون في مصر، فهوالذي ساعد على دخول الملل المتشددة في التيار الإسلامي ويعمد في مواقف عديدة إلى إحداث تمييز في التعامل بين المسلمين والأقباط أبرزه التلكؤ في إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة لأنه لا يعقل أن إجراءات بناء مسجد تتم داخل الإدارة المحلية في حين ان الكنائس يختص بإصدار القرار فيها الأمن وهذا الأمر هوالسبب في العديد من الأزمات المتلاحقة على مصر مؤخرا وآخرها ما حدث بقرية العديسات التي حاول المواطنون فيها تنحية القانون جانبا والتعامل مع القضية من إطار شعبي أن المهاجرين الأقباط بدأوا في فتح ملف الأقباط الذي كان محرما الحديث عنه مستغلين في ذلك حرية التعبير المتاحة في الدول الغربية وهم بذلك بذلوا جهدا لا يمكن اتهامهم عليه بخيانة الوطن لأنه لولا فتحهم لملف الأقباط لظل الأمر في طي الكتمان إلى أن ينفجر في لحظة لا يستطيع أحد أن يسيطر فيه على الموقف».

ولكن يبدو أن فريقا من أشقائنا الأقباط يسعى بإصرار لإشعال الفتنة الطائفية بطرق شتى منها على سبيل المثال مطالبتهم بحق الأقباط في الالتحاق بجامعة الأزهر ونشر زميلنا إبراهيم سعدة في عموده ـ آخر عمود ـ بـ«أخبار اليوم» رأيهم هذا إلا أنه تلقى ردا غاضبا على هذه الدعوة من الدكتور نبيل لوقا بباوي ـ قبطي ـ وعضومجلس الشورى المعين من الحزب الوطني قال فيه: «هذه الدعوة التي أطلقها البعض بقبول الالتحاق للأقباط بكليات ج